مدى تطبيق المعيار الدولي رقم (7) (الأدوات المالية : الإفصاحات) في المصارف العراقية

م.م. دنيا محسن خلف
الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

م.د. عماد محمد كندوري
الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

م.م. كرار كريم جواد
الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359

http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.125.12

تأريخ أستلام البحث : 202/2/10 مقبول للنشر بتأريخ : 2020/7/21

المستخلص:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة التي تعمل على جذب الكثير من المستثمرين ومساهمة في تنويع الاقتصاد في شتى المجالات وهذا مما يساعد البلد في عملية التقدم والنهوض في المجالات المختلفة. وبالتالي تبلور هذا البحث كإسهامه علمية في مساعدة المصارف الخاصة في توفير المعلومات المناسبة التي تحتاجها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة وذلك عن طريق تطبيق المعيار الدولي رقم 7 في المصارف عينة البحث. حيث يهدف البحث التعرف على مقدار الأهمية النسبية لإفصاح لكل القوائم المالية وفق المعيار الدولي (7). فضلاً عن التعرف على درجة التزام المصارف العراقية بمتطلبات الافصاح للمعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية . ولتحقيق هذه الاهداف أعتمد الباحثون على أسلوب (التحليل العاملي، وتحليل التباين الاحادي) في اختبار النتائج وتفسير الفرضيات. **وأن من أبرز النتائج التي توصل لها البحث**: لا يوجد فرق ذات دلالة احصائية بين طبيعة وحدود الافصاح في معلومات القوائم المالية (قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي وقائمة التدفق النقدي) عند مستوى دلالة 0.05% تعود الى الاختلاف في حجم راس المال. - توصلت الدراسة الى أن المصارف العراقية عينة البحث تلتزم بمتطلبات هذا المعيار بنسبة (82%).

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي رقم (7) (الأدوات المالية: الإفصاحات).

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 125 / إيلول / 2020
الصفحات : 175-186

المقدمة:

في ظل التطورات المتسارعة والحديثة في مجال الاعمال والتجارة العالمية التي يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين اصبحت المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية من أكثر المجالات انتشاراً في العالم وتطبيقاً، وذلك للقبول الذي لاقته في الكثير من الدول، كما أنها اصبحت من المجالات الاساسية والتي لها دوراً بارزاً في المحاسبة من خلال قدرتها على توفير المعلومات المالية وغير المالية التي تساعد الكثير من الاطراف داخل وخارج الوحدة الاقتصادية على اتخاذ القرارات المناسبة، كما أن التغيرات في البيئة العراقية وخاصة بيئة الاعمال العالمية من دخول المستثمرين والتغيرات في الانظمة والقوانين والتعديلات في النظام المحاسبي الموحد للمصارف، حيث أن كل هذه التغيرات حدثت من أجل الوصول إلى الإفصاحات في التقارير المالية بما يتناسب مع معايير الابلاغ المالية الدولية، لذا فقد ظهر جلياً اهتمام الباحثين بضرورة رفع مستوى الافصاح في التقارير المالية المتعلقة بالمصارف التجارية الصادر عن سوق العراق للأوراق المالية، حيث أن هذا الاهتمام أتى من كثرة المشاكل والمعوقات التي تحدث مع المستثمرين والاشخاص المهتمين بالمعلومات المالية جراء التلاعب بالمعلومات المالية للمصارف نتيجة لقلة الإفصاحات. وبالتالي فإن هذا السبب من الاسباب الرئيسية التي أدت بالباحثين إلى الاهتمام بظاهرة الافصاح والقياس في المصارف العراقية. ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث إلى عدة محاور: يتناول المحور الاول منهجية البحث، والمحور الثاني الدراسات السابقة، والمحور الثالث الجانب النظري، والمحور الرابع الجانب العملي، والمحور الخامس الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول : منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤلات البحثية التالية:

1- هل تلتزم المصارف العراقية بمتطلبات الافصاح عن محتوى القوائم المالية وفق المعيار الدولي الابلاغ المالي رقم (7) ؟

2- هل تتساوى الأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (7) للقوائم المالية ؟

ثانياً: هدف البحث:

يهدف البحث الى:

1- يهدف البحث إلى تقييم مدى التزام القوائم المالية الصادرة عن المصارف العراقية بمتطلبات الافصاح وفق المعيار الدولي رقم (7).

2- التعرف على مقدار الأهمية النسبية لإفصاح لكل القوائم المالية وفق المعيار الدولي (7).

ثالثاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من أهمية القطاع المصرفي باعتباره من القطاعات المهمة والمؤثرة في البلد وفي جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال مساعدة هذه المصارف في تقديم الإفصاحات التي تساعد على توفير المعلومات المهمة التي تعمل على معالجة المشاكل الناتجة في القطاع المصرفي وإتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بالنظام النقدي للبد.

رابعاً: فرضيات البحث:

تكمن فرضية البحث في تطبيق معايير الابلاغ المالي وخاصة معيار رقم (7) في المصارف العراقية ومدى مساهمته في توفير معلومات أكثر مصداقية وعدالة عن نتائج نشاط المصارف ومركزها المالي. **وتتفرع من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الثانوية:**

1- لا تتساوي الاهمية النسبية لمكونات (قائمة الدخل، قائمة الميزانية وقائمة المركز المالي) بالافصاح في البنوك عينة البحث وفق المعيار الدولي (7)

2- لا توجد فروق معنوية بين طبيعة و حدود الابلاغ المطلوب في القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي و قائمة التدفق النقدي) حسب حجم راس المال وفقا الى المعيار الدولي (7) عند مستوى دلالة (0.05). **وهذه الفرضية تقسم إلى ثلاث فرضيات فرعية:**

- **الفرضية الأولى:** "عدم وجود فروق ذات دلالات احصائية بين طبيعة وحجم الافصاح المطلوب في قائمة الدخل بحسب الاختلاف في حجم رأس المال وفقاً إلى معيار 7".
- **الفرضية الثانية:** "عدم وجود فروق ذات دلالات احصائية بين طبيعة وحجم الافصاح المطلوب في قائمة المركز المالي بحسب الاختلاف في حجم رأس المال وفقاً إلى معيار 7".
- **الفرضية الثالثة:** "عدم وجود فروق ذات دلالات احصائية بين طبيعة وحجم الافصاح المطلوب في قائمة التدفقات النقدية بحسب الاختلاف في حجم رأس المال وفقاً إلى معيار 7".

خامساً: وسائل جمع البيانات والمعلومات:

أعتمد الباحثين على المصادر الآتية في جمع البيانات والمعلومات:
الكتب العربية والاجنبية والرسائل والأطاريح والدوريات وشبكة الانترنت لإنجاز الجانب النظري، وعلى التقارير المالية الصادرة من سوق العراق للأوراق المالية لإنجاز الجانب العملي

سادساً: الاساليب الاحصائية المستخدمة

تم استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية المختلفة منها برنامج (spss) و اسلوب (التحليل العاملي، وتحليل التباين الاحادي).

سابعاً: مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، أما عينته فتمثلت (3) مصارف.

ثامناً: حدود البحث

- **الحدود المكانية:** تمثلت بالمصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- **الحدود الزمانية:** تمثلت بالفترة الممتدة من (2011-2015).

المحور الثاني : الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1- (رفاعة وحماده،2010)

هدف البحث إلى دراسة مدى توافق مصرف سورية المركزي مع تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (القياس والإفصاح)، ولتحقيق هدف البحث قام الباحث مقارنة تعليمات التقييم والإفصاح للأدوات المالية في هذا المصرف مع متطلبات تطبيق القيمة العادلة لهذه الأدوات بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكذلك استخدم الباحث استبانة التي تعكس مدى التزام المصرف بمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية. وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:هناك اختلافات بين متطلبات القياس والإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية في تعليمات المصرف والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، في حين الدراسة الميدانية أظهرت أن التزام المصارف الخاصة بتعليمات مصرف سورية المركزي قد أدى إلى عدم التزامها بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2- (يعقوب، باقر، 2018)

يهدف البحث في بيان مدى التحول من الممارسات المحاسبية المحلية وفق النظام المحاسبي الموحد الى تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفق تعليمات البنك المركزي العراقي والمتضمن تطبيق هذه المعايير على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للعامين 2015 اختياريا 2016 الزاما. وتم اختبار الممارسات المحاسبية من متطلبات الابلاغ المالي على وفق المعايير الدولية ذات العلاقة بالأدوات المالية في مصرف المنصور للاستثمار باعتباره كعينة للبحث، ليخرج البحث بجملة من الاستنتاجات من ابرزها القصور في تطبيق الممارسات المحاسبية على وفق معايير المحاسبة الدولية (IFRS7,IFRS, IAS39) في القوائم المالية للمصرف(عينة البحث) في العديد من المواضيع كالقياس المحاسبي والعرض والافصاح

3- (نور، عبد الناصر و العبيدي، عائشة):

درجة التزام البنوك التجارية الاردنية بمتطلبات الافصاح للمعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،2017.

هدفت الدراسة الى بينان مدى التزام البنوك الاردنية بمتطلبات الافصاح وفق المعيار الدولي (7). استخدم الباحثان العديد من التحليلات الاحصائية لتحقيق هذا الهدف. توصلت الدراسة الى البنوك الاردنية عينة البحث تتلتزم بكنطلبات هذا المعيار بنسبة (82%). وأوصت الدراسة على البنوك الاردنية عينة البحث الافصاح عن بقي البنود الغير مفصح عنها وفق هذا المعيار.

ثانياً: الدراسات الاجنبية:

1- دراسة (Tahat,et.al.,2015) بعنوان: (**The Impact Of IFRS7 On the Significance of Financial Intstruments Disclosure :Evidence from Jordan**)

هدفت هذه الدراسة الى بيان الادوات المالية (الافصاحات) المقدمة من قبل الشركات الاردنية المدرجة اسهمها في سوق عمان المالي في ظل المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية (**IFRA**7) بالمقارنة مع الافصاحات المقدمة من قبل الشركات الاردنية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (30) و (32). تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الاردنية في سوق عمان ،وتكونت عينة الدراسة من (82) شركة مدرجة في سوق عمان من كافة القطاعات. وقد طور الباحثون مؤشر لقياس الافصاح في الشركات المبحوثة ، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها ان الشركات الاردنية المدرجة اسهمها في سوق عمان تقدم أكبر قدراً من الادوات المالية الافصاحات ذات الصلة بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية على وجه التحديد.

2- دراسة (Almajad&etal.,2019)

في ضوء التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي ، وحاجة المستثمرين إلى إيجاد بيانات مالية مفهومة تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار، يصبح من المهم والضروري تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تساهم في توفير خصائص محددة للمعلومات المالية. البيانات، مثل المساءلة والشفافية وقابلية المقارنة، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية للبيانات المالية. ومع ذلك، فإن متطلبات تطبيق هذه المعايير من خلال استخدام الأحكام والتقديرات والتغيرات في التقارير المالية من حيث الأعداد والعرض، تسمح بإدارة الشركات والمصارف في مجال التقدير واستخدام التقديرات والخيارات المحاسبية للتأثير المعلومات الواردة في البيانات المالية بناءً على مصالحهم الشخصية. يمثل هذا ما يسمى بإدارة ظاهرة الربح.

المحور الثالث : الجانب النظري

معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي (الأدوات المـالية، الإفصاحات IFRS 7)

"مفهوم معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي":

لم يكن تطور المحاسبة نتيجة لنظرية علمية واحد ولكن نتيجة تغيرات وتفاعلات مستمرة، بين الممارسات التطبيقية والنظرية والعديد من التأثيرات الاخرى. ذلك مما أدى إلى خلق مرجعية محاسبية يتم الاعتماد عليها في مواجهة كافة المتطلبات، فضلاً عن توفير حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها. حيث تتمثل هذه المرجعية بالمعايير المحاسبية الدولية (AIS) والتي تحولت في ما بعد إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية (AFRS) والتي تعمل كمرشد رئيسي واساسي في مجال التقييم والعرض والافصاح من أجل الوصول إلى اطار متكامل من المبادئ والأهداف والمفاهيم. حيث تعمل هذه المعايير على مراعاة احتياجات مستخدمي معلومات النظام المحاسبي ومن ثم تقديمها بحسب أهداف القوائم المالية المقبولة قبولاً عاماً والتي تسعى إلى تحقيقها من خلال ما توفره من إمكانية خاصة على سد كافة احتياجات المستثمرين وغيرهم من المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المتعاملة في الاسواق المالية وزيادة منفعتها وترشيد قرارتها. وبالتالي فإن هذه المعايير تحضى بأهمية بالغة من قبل المحاسبين في كافة انحاء العالم وذلك الانها تعد أداة اساسية للتنظيم المحاسبي، كما أن جميع المختصين بهذه المعايير يحرصون على الالتزام بها في عملية عرض واعداد القوائم المالية (كرجي،69:2017). ويعرف المعيار المحاسبي: على أنه كتاب يصدر عن هيئة رسمية أو تنظيمية يتعلق بعنصر معين من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من العمليات والاحداث (محمد،1988: 174). كما تم تعريف المعايير بحسب لجنة معايير المحاسبة الدولية على أنه: عبارة عن وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المحاسبية حيث أنها تمثل قواعد وأسس ارشادية يعتمد عليها المهنيون لدعم أرائهم وحكمهم، كما أنه يهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في الممارسات المتشابهة. حيث تعتبر هذه المعايير أطار عام لرفع كفاءة ونوعية العمل الفني وتحديد طبيعة المسؤولية (الصلحه،44:2008).

إجراءات اصدار المعايير المحاسبية:

1- ضرورة وجود أطار نظري متناسب يتفق مع جميع المعايير الموجودة، 2- ضرورة تمتع الهيئة أو اللجان التي تقوم بإصدار المعايير المحاسبية إصدار المعايير لا يتم لا بعد مرور فترة من إجراء الدراسات وتحديد المشاكل. **ومن أهداف المعايير المحاسبية: أهداف عامة:** تتمثل بتقديم المعلومات إلى كافة الاطراف المستفيدين من خلال تحقيق المساواة للجميع في تقديم المعلومات. **أهداف اقتصادية:** تتمثل بترشيد القرارات الاقتصادية المتخذة. (سعاد، 2010: 63).

معيار الأدوات المـالية، الإفصاحات "IFRS 7

ظهر هذا المعيار لتلبية حاجات كافة الاطراف وعلى اختلاف مستوياتهم ،وذلك من خلال عمليات التبادل للأدوات المالية التي يقوم بها هؤلاء المستخدمين لأجل شراء موجودات أو الاستثمار فيها طويل الأجل، ونتيجة لهذه التعاملات فقد ظهرت الأسواق المالية والرأسمالية لتوفير الخدمات لهؤلاء المتعاملين بالأدوات المالية (أبو جلالة ،2014,54).

كما يهدف هذا المعيار إلى الطلب من الوحدات الاقتصادية توفير الإفصاحات المناسبة في قوائمها المالية وذلك من أجل مساعدة المستخدمين في تقييم " طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية والناجمة عن الأدوات المالية، اهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالية للوحدة الاقتصادية وكيفية التعامل معه" (**IFRS7,2015:para.1**).

ومن متطلبات هذا المعيار: 1- أهمية الادوات المالية في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، 2- طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك والناجمة عن الأدوات المالية. 3- التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة.4- الاساليب المستخدمة والمتعلقة بالامتثال للمتطلبات المالية.5- فرق قيمة المطلوبات المسجلة والقيمة التعاقدية المطلوب تسجيلها. (عيسى، 2012: 7) .

كما أن "أهمية معيار الافصاح في القوائم المالية وفقاً لمعيار الأدوات المالية، الإفصاحات IFRS 7: يستمد الافصاح المالي أهميته في إعداد القوائم والتقارير المالية لكونه مبدأ أساسي ورئيسي ترتكز عليه المبادئ المحاسبية المقبولة. كما تنبع أهمية هذا المعيار من خلال قدرته على توفير المعلومات المناسبة لكافة الاطراف المهتمة سواء كانت داخلية أو خارجية مثل المصرفين والمقرضين والمستثمرين والجهات الحكومية. (كرجي،25:2017). ونظرا لأهمية وحاجة المستخدمين لقوائم مالية مضمونة وموثوقة وغير مضللة وخالية من الاخطاء والتلاعبات وتكون مناسبةً لاتخاذ القرار أصدرت لجنة معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) معياراً يحكم عالم الأعمال وهو معيار الافصاح رقم (7) لأهمية ذلك على اتخاذ كافة القرارات (حماد ،2006:595).

المحور الرابع : الجانب العملي

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

نتائج التحليل واختبار الفرضيات:

لاختبار الفرضيات والاستدلالات الاحصائية الخاصة بها فقد استخدم الباحثين التحليل العاملي وتحليل التباين الاحادي وبحسب كل فرضية وكما يأتي:

أولاً : قائمة الدخل:

يوضح الجدول (1) قائمة الدخل للبنوك عينة البحث المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية ، حيث يتراوح معدل الدخل بين الحد الادنى للمصرف الاهلي العراقي بمعدل بلغ (41027707525) والحد الاعلى لمصرف الاستثمار العراقي بمعدل بلغ (84479916000) ومن حيث متطلبات الافصاح لمكونات قائمة الدخل طبقا الى المعيار الدولي (7) فيلاحظ ان المصارف عينة البحث لا تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة الدخل

جدول (1)
قائمة الدخل للمصارف عينة البحث

المصرف الاهلي العراقي	2011	2012	2013	2014	2015	Average
صافي الدخل	2495273000	15415475000	13874430379	6947167704	2295361442	41027707525
مصرف اشور						
صافي الدخل	7906061042	16622635580	15755502516	9654689000	10785328000	60724216138
مصرف الاستثمار العراقي						
صافي الدخل	9918450000	1383021000	26802265000	28877485000	17498695000	84479916000

المصدر: إعداد الباحثين.

ثانيا : قائمة المركز المالي

يوضح الجدول (2) قائمة المركز المالي للمصارف عينة البحث، اذ يتضح من حيث متطلبات الافصاح لمكونات قائمة المركز المالي وفق المعيار الدولي (7) ان القوائم المالية للمصارف عينة البحث تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة المركز المالي المتمثلة في مجموع الموجودات، مجموع المطلوبات ومجموع حقوق الملكية.

جدول (2)
قائمة المركز المالي للمصارف عينة البحث

المصرف الاهلي العراقي	2011	2012	2013	2014	2015	Average
الموجودات	1.84665E+11	3.37249E+11	5.42453E+11	6.15936E+11	5.35765E+11	2.21607E+12
المطلوبات	79247530000	1.82588E+11	3.73912E+11	3.52549E+11	2.75368E+11	1.26366E+12
حقوق الملكية	1.05417E+11	1.5466E+11	1.68641E+11	2.63389E+11	2.60396E+11	9.52504E+11
مصرف اشور						0
الموجودات	1.69295E+11	2.67893E+11	3.5583E+11	4.332E+11	4.5183E+11	1.67805E+12
المطلوبات	84686679131	97368734478	1.24904E+11	1.63927E+11	1.8164E+11	6.52526E+11
حقوق الملكية	84608392495	1.70524E+11	2.30926E+11	2.69274E+11	2.7019E+11	1.02552E+12
مصرف الاستثمار العراقي						
الموجودات	3.27719E+11	3.78277E+11	5.20596E+11	5.58656E+11	5.51734E+11	2.33698E+12
المطلوبات	2.10611E+11	2.59719E+11	3.3424E+11	2.74906E+11	2.70472E+11	1.34995E+12
حقوق الملكية	1.17108E+11	1.18558E+11	1.86357E+11	2.83749E+11	2.81262E+11	9.87033E+11

المصدر: من إعداد الباحثين.

*** في حين لم تفصح المصارف عينة البحث بصورة منفصلة عن قائمة حقوق الملكية وفق متطلبات المعيار الدولي (7)**

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية:

الجدول (3) يبين قائمة التدفقات النقدية للمصارف عينة البحث ، اذا يتضح انه وحسب متطلبات الافصاح وفق المعيار (7) ان قوائم التدفقات النقدية تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة التدفقات النقدية.

جدول (3)
قائمة التدفقات النقدية للمصارف عينة البحث

المصرف الاهلي العراقي	2011	2012	2013	2014	2015	Average
التدفقات النقدية	1.09984E+11	2.67644E+11	3.83101E+11	4.09592E+11	3.1147E+11	1.48179E+12
مصرف اشور						
التدفقات النقدية	1.03858E+11	93831174627	2.18384E+11	2.98572E+11	3.39833E+11	1.05448E+12
مصرف الاستثمار العراقي						
التدفقات النقدية	1.55832E+11	1.58849E+11	2.3147E+11	3.55451E+11	3.614E+11	1.263E+12

المصدر: من إعداد الباحثين.

اختبار فرضيات الدراسة:

لقد قام الباحثين في هذا الجانب باختبار فرضيات الدراسة.

الفرضية الاولى: لا تتساوي الاهمية النسبية لمكونات (قائمة الدخل، قائمة الميزانية وقائمة المركز المالي) بالإفصاح في المصارف عينة البحث وفق المعيار الدولي (7) .

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام التحليل العاملي وفق ما يلي:

التحليل العاملي:

في الجدول (4) تشير قيمة KMO إلى أنها ضعيفة جدًا ، ولكن اختبار **Bartlett** بقيمة p المصاحبة اصغر من 0.001 يشير إلى أنه يمكننا متابعة التحليل العاملي.

جدول (4)

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.615
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	4.033
	df	3
	Sig.	.258

المصدر: من إعداد الباحثين.

فيما يلي جدول (5) يوضح تقديرات المجتمعاتcommunalities . يمكن تجاهل القيم الأولية.

جدول (5)

Communalities

	Initial	Extraction
Net income	1.000	.447
Balance sheet	1.000	.701
Cash flow	1.000	.747

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر : من إعداد الباحثين

في عمود الاستخراج ، تمثل القيم في هذا العمود نسبة التباين لكل متغير قد توضحه المكونات الرئيسية (قائمة دخل ، قائمة الميزانية وكشف التدفق النقدي)حيث يتم تمثيل المتغيرات عالية القيمة بشكل جيد ولا يتم تمثيل المتغيرات منخفضة القيمة بشكل جيد. ليس لدينا قيم منخفضة بشكل خاص في تحليلنا. يأتي بعد ذلك جدول (6) يوضح أهمية كل عنصر من المكونات الرئيسية االثلاثة. فقط قائمة الدخل لديها قيم ذاتية تزيد عن 1.00 ، وهذه تشرح معًا أكثر من 63 ٪ من إجمالي التباين في البيانات. هذا يقودنا إلى استنتاج مفاده أن قائمة الدخل تفسر اكثر من 63% من البيانات.

جدول (6)

Total Variance Explained

	Init I Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
Component	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
Net income	1.895	63.15	63.159	1.895	63.159	63.159
Balance sheet	.729	24.286	87.445			
Cash flow	.377	12.555	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: من إعداد الباحثين

ويتم دعم هذا الاستنتاج من خلال scree plot (التي تعرض ببساطة نفس البيانات بصريًا). ويوضح مخطط Scree أنه بعد المكون الأول (قائمة الدخل) ، تنخفض الاختلافات بين القيم الذاتية (التسطيح المنحنى)، وهي أقل من 1.0. هذا يدعم مرة أخرى حل مكونين.

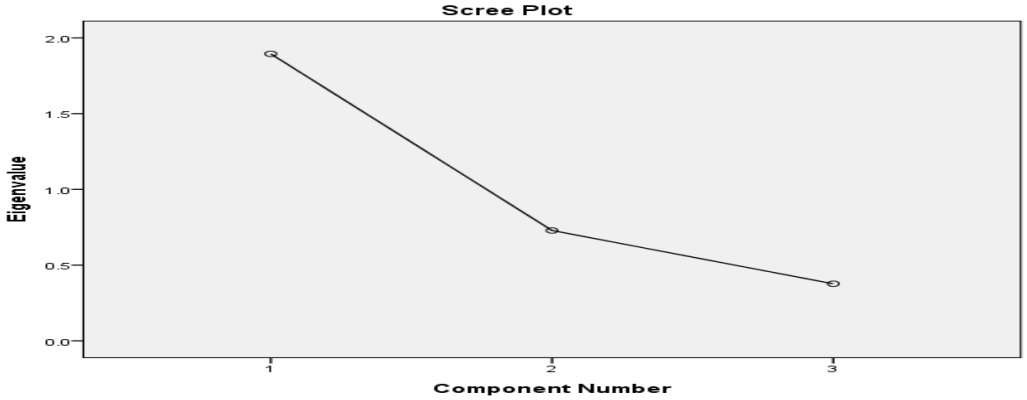

الشكل (1)

شرح مخطط التباين الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين

والمصفوفة الآتية في جدول رقم (7) تعرض قيم التحميل الموجبة والسالبة للعنصر الاول (قائمة الدخل) .

جدول (7)

	Component 1
NI	.668
BS	-.837
CF	.864

Extraction Method: Principal Component Analysis.
a. 1 components extracted.

المصدر: من إعداد الباحثين

وباستخدام أسلوب التحليل العاملي بطريقة أعلى التباين Varimax لتحديد الاهمية النسبية لمكونات (قائمة الدخل، قائمة الميزانية وقائمة المركز المالي) بالإفصاح في المصارف عينة البحث وفق المعيار الدولي (7)، يتضح من الجدول رقم (6) ان نسبة التفسير الاجمالية في لمكونات المعيار الدولي 7 بالإفصاح في البنوك عينة البحث بلغت (100%).ان قائمة المركز المالي فسرت ما نسبته (63.159). فيما فسرت قائمة الدخل ما نسبته (24.286) . وفسرت قائمة التدفق النقدي ما نسبته (12.555).

ويوضح الجدول رقم (8) ان قائمة المركز المالي تكونت من احد عشر بنداً .وبنسبة إجمالية للتفسير بلغت (63.159) وقد تراوحت معدلات التحميل بين ادنى درجة (0.79) وأعلى درجة (0.98)

جدول (8)

Communalities

	Initial	Extraction
النقد	1.000	.952
الاستثمارات	1.000	.790
المدينون	1.000	.936
الاكوبارية ا	1.000	.874
القروض	1.000	.977
ثابتة م	1.000	.927
مشروعات	1.000	.941
جارية ع	1.000	.975
دائنون	1.000	.893
مال	1.000	.958
احتياطي	1.000	.930

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: من إعداد الباحثين

وعليه يتبين من النتائج السابقة أنه لا تتساوى الاهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي (7) وعلية تقبل الفرضية الصفرية: لا تتساوي الاهمية النسبية لمكونات (قائمة الدخل، قائمة الميزانية وقائمة المركز المالي) بالإفصاح في البنوك عينة البحث وفق المعيار الدولي (7). وهذه النتائج تؤكد ما توصل اليه الباحثين في الدراسة السابقة (نور والعبيدي،2017)

الفرضية الثانية : لا توجد فروق معنوية بين طبيعة وحدود الابلاغ المطلوب في القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي وقائمة التدفق النقدي) حسب حجم راس المال وفقاً الى المعيار الدولي (7) عند مستوى دلالة (0.05)

ولاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها الى ثلاث فرضيات ثانوية وتم استخدام اختبار one sample kolomogorovsmim test بالإضافة الى تحليل التباين الاحادي وكما موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (9) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب الاختلاف في راس المال وفق الى قواعد الافصاح في المعيار7.

جدول (9)

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
المصرف الاهلي العراقي	5	170400000000.0000	75702047530.00000
مصرف اشور	5	185340000000.0000	77933163670.00000
المصرف الاستثمار العراقي	5	177870000000.0000	74405204790.00000
Valid N (list wise)	5		

المصدر: من إعداد الباحثين

من الجدول رقم (9) يتضح أن أعلى المتوسطات الحسابية لطبيعة وحدود الافصاح في هذه المصارف، فان المصرف الاهلي اعلى متوسط بينما كان مصرف اشور هو اقل متوسط راس المال. ولمعرفة دلالة هذا الاختلاف حسب رأس المال، تم اجراء اختبار تحليل التبيان الاحادي والجدول (10) يوضح ذلك .

الفرضية الفرعية الاولى : (عدم فروق ذات دلالة احصائية بين طبيعة وحجم الافصاح المطلوب في قائمة الدخل حسب الاختلاف في حجم راس المال وفقا الى معيار 7)

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الاحادي للتحقق من اختلاف بين طبيعة وحدود الافصاح المطلوب في قائمة الدخل الصادرة من المصارف عينة البحث حسب الاختلاف في راس المال في هذه المصارف وفق المعيار 7. كما موضح في الجدول (10).

جدول (10) نتائج اختبار لطبيعة وحدود الافصاح المطلوب في قائمة الدخل الصادرة عن المصارف عينة البحث حسب الاختلاف في رأس المال وفقا الى قواعد الافصاح في المعيار الدولي (7).

جدول (10)

راس المال مع الدخل

ANOVA

دخل

	Sum of Squares	d.f.	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4106025098000000000000.000	8	513253137300000000000.000	.589	.761
Within Groups	5224924490000000000000.000	6	870820748300000000000.000		
Total	9330949588000000000000.000	14			

المصدر: من إعداد الباحثين

يتضح من الجدول (10) عدم وجود ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) في طبيعة وحدود الافصاح المطلوب في قائمة الدخل الصادرة عن البنوك عينة البحث حسب الاختلاف في راس المال وفقا الى القواعد الافصاح معيار7 حيث كانت قيمة F (0.589)غير دالة عند مستوى 0.05 ، وعليه تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على (**عدم فروق ذات دلالة احصائية بين طبيعة وحجم الافصاح المطلوب في قائمة الدخل حسب الاختلاف في راس المال وفقا الى معيار 7)**

الفرضية الفرعية الثانية : (عدم فروق ذات دلالة احصائية بين طبيعة وحجم الافصاح المطلوب في قائمة المركز المالي حسب الاختلاف في حجم راس المال وفقا الى معيار 7)

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الاحادي للتحقق من اختلاف بين طبيعة وحدود الافصاح المطلوب في قائمة المركز المالي الصادرة من المصارف عينة البحث حسب الاختلاف في راس المال في هذه المصارف وفق المعيار 7. كما موضح في الجدول (11)

جدول (11) نتائج اختبار لطبيعة وحدود الافصاح المطلوب في قائمة المركز المالي الصادرة عن المصارف عينة البحث حسب الاختلاف في راس المال وفقا الى قواعد الافصاح في المعيار الدولي (7).

جدول (11)

راس المال و ميزانية

ANOVA

ميزانية

	Sum of Squares	d.f.	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1072494322000000000000000.000	8	134061790300000000000000.000	5.076	.32
Within Groups	158458392900000000000000.000	6	264097321500000000000000.000		
Total	1230952715000000000000000.000	14			

المصدر: من إعداد الباحثين

يتضح من الجدول (11) عدم وجود ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) في طبيعة وحدود الافصاح المطلوب في قائمة المركز المالي الصادرة عن المصارف عينة البحث حسب الاختلاف في راس المال وفقا الى قواعد الافصاح معيار 7 حيث كانت قيمة F (5.076) غير دالة عند مستوى 0.05 ، وعليه تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على (**عدم فروق ذات دلالة احصائية بين طبيعة وحجم الافصاح المطلوب في قائمة المركز المالي حسب الاختلاف في راس المال وفقا الى معيار7).**

أما راس المال و التدفق النقدي

الفرضية الفرعية الثالثة: (عدم فروق ذات دلالة احصائية بين طبيعة وحجم الافصاح المطلوب في قائمة التدفق النقدي حسب الاختلاف في حجم راس المال وفقا الى معيار 7)

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الاحادي للتحقق من اختلاف بين طبيعة وحدود الافصاح المطلوب في قائمة التدفق النقدي الصادرة من المصارف عينة البحث حسب الاختلاف في راس المال في هذه المصارف وفق المعيار 7. كما موضع في الجدول (12)

جدول (12) نتائج اختبار لطبيعة وحدود الافصاح المطلوب في قائمة التدفق النقدي الصادرة عن المصارف عينة البحث حسب الاختلاف في راس المال وفقا الى قواعد الافصاح في المعيار الدولي (7)

جدول (12)

ANOVA

تدفق

	Sum of Squares	d.f.	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	144663794600000000000000.000	8	18082974320000000000000.000	5.350	. 28
Within Groups	20278512780000000000000.000	6	337975213100000000000.000		
Total	164942307400000000000000.000	14			

المصدر : من إعداد الباحثين

يتضح من الجدول (12) عدم وجود ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) في طبيعة وحدود الافصاح المطلوب في قائمة التدفق النقدي الصادرة عن المصارف عينة البحث حسب الاختلاف في راس المال وفقا الى قواعد الافصاح معيار 7 حيث كانت قيمة F. (5.350)غير دالة عند مستوى 0.05 ، وعليه تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على (**عدم فروق ذات دلالة احصائية بين طبيعة وحجم الافصاح المطلوب في قائمة التدفق النقدي حسب الاختلاف في راس المال وفقا الى معيار (7) .**

المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. توصلت الدراسة الى أن المصارف العراقية عينة البحث تلتزم بمتطلبات هذا المعيار بنسبة (82%).
2. لا يوجد فرق ذات دلالة احصائية بين طبيعة وحدود الافصاح في معلومات القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز النقدي) عند مستوى دلالة **0.05%** تعود الى الاختلاف في حجم رأس المال.

التوصيات

1. توصلت الدراسة إن على المصارف العراقية عينة البحث الافصاح عن بقية البنود الغير مفصح عنها وفقاً لهذا المعيار .
2. قيام سوق العراق للأوراق المالية بالتأكد من مدى كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية التي تلبي حاجة مستخدمي هذه المعلومات.
3. قيام سوق العراق الاوراق المالية بمراجعة وتحليل المعلومات الواردة في هذه التقارير لتحديد مدى كفايتها مع فرض العقوبة والغرامة اتجاه ذلك ، مع تطوير التشريعات المنظمة لعملية الافصاح .

المحور السادس : المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

1- ابتهاج اسماعيل يعقوب، & جنان عبد العباس باقر، (2018). (الممارسات المحاسبية للأدوات المالية في ظل تطورات معايير المحاسبة الدولية دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية). *مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية*، *10* (3)، 524-554.

2- رفاعة، تامر مزيد (أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس و الإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

3- مطر، محمد عطية، (التأصل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح)، الطبعة الاولى ،عمان ،دار وائل للنشر ،2004.

4- محمد عيسى. (مدى توافق متطلبات المعيار الإفصاحات في الادوات المالية مع البنوك التجارية الاردنية، المجلة الأردنية في أدارة الاعمال، العدد 8، 2012.

5- حماد ،طارق عبد العال، (موسوعة معايير التقارير المالية الدولية). ط1،دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2006.

6- صلحه، علي (مدى توافق معيار رقم 7 الإفصاحات عن الأدوات المالية مع القرارات الاستثمارية) رسالة ماجستير الجزائر،2008.
7- سعاد، ابو رويسة (أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الاقتصادية)، رسالة ماجستير، الجزائر، 2010.
8- كرجي، محمد باقر، (قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الاستثمار)، رسالة ماجستير في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية لسنة 2017

ثانيا: المصادر الاجنبية

9- Almajid Saber, F. A., Sabri, M., Mahdi, T., Almshabbk, S., & Naser, A. (2019). The Importance of Applying International Accounting Standards in Reducing Profit Management practices-Applied study on a Sample of Private Banks in Iraq. Young Economists Journal/Revisit Tinerilor Economist, 16(32).
10- Apat, C., Joy, E., De Villa, D., Pee, J., & C Ibarra, V. (2019). Evolution, Implementation And Effects Of International Accounting Standards In The Philippines. Malaysian E Commerce Journal (MECJ), 3(2), 06-11.

The Extent of Application of International Standard No. (7) (Financial Instruments: Disclosures) In Iraqi banks

Abstract:

The banking sector is one of the important sectors that work to attract many investors and contribute to the diversification of the economy in various fields, and this helps the country in the process of progress and advancement in various fields. Consequently, this research crystallized as a scientific contribution to the assistance of private banks in providing appropriate information That you need in order to take appropriate decisions by applying the international standard No. 7 in the banks of the research sample. Where the research aims to identify the amount of the relative importance of disclosure of all financial statements in accordance with International Standard (7) In addition to learning about the degree of commitment of Iraqi banks to the disclosure requirements of International Standard No. (7) for preparing financial reports. To achieve these goals, researchers relied on a method Factor analysis and analysis of mono-variance) in testing results and interpretation of hypotheses. And that the most prominent results of the research: - There is no statistically significant difference between the nature and limits of disclosure in the financial statements information (income statement, statement of financial position and cash flow statement) At the significance level of 0.05%, it is due to the difference in the size of the capital. - The study found that Iraqi banks, the research sample, adheres to the requirements of this standard at (82%).

.....

.....

.....